إنعدام الماء يؤثر على جودة خدمات الرعاية الصحية للنساء ويفقد الفتيات حقهن في التعليم !منطقة "السقدود" مثالا

رحاب ميروكي

مكتب المنتدى بالريف

ترتبط الحقوق الصحية للمرأة بحقوق الإنسان عامة، وعلى رأسها الحق في الحياة. فلكل شخص الحق في التمتع بحقوقه كاملة دون تجزئة، كما تبدو الروابط بين حقوق الإنسان والصحة واضحة منذ أول مؤتمر دولي حول البيئة الذي عقد في ستوكهولم في سبعينات القرن الماضي، واتفقت فيه دول العالم على أهمية احترام الحقوق الصحية للجميع على قدم المساواة، ومنه الإقرار بحق المرأة في الحصول على خدمات ومرافق تتعلق بالرعاية الصحية الإنجابية وتتسم بالتوافر بأعداد كافية وإمكانية الحصول عليها فعلياً وإمكانية التمتع بها دون تمييز من حيث الجودة. ما مهّد الطريق لإحراز تقدم ملحوظ في هذا المجال.

هذه الحقوق الصحية تم التأكيد عليها أيضا ضمن نصوص تشريعية دولية مثل اتفاقية سيداو[32](اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) التي دعت في المادة 12 منها أن تقوم **الدول بالقضاء على التمييز ضد المرأة في مجال الحصول على خدمات الرعاية الصحية طوال دورة الحياة، وبخاصة في مجال تنظيم الأسرة وفي فترات الحمل والولادة وما بعد الولادة**، واتفاقية حقوق الطفل[33] وكذلك الاتفاقيات والمعاهدات الأخرى ذات الصلة مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[34]، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[35]، كما جاء التأكيد على حق النساء والفتيات في الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة الذي ورد في جزء منه ضرورة **"إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030**[36]". وتوفر مجمل هذه الوثائق إطارا

[32] https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-elimination-all-forms-discrimination-against-women
[33] https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-child
[34] https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultural-rights
[35] https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights
[36] https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/water-and-sanitation/

قانونيا دوليا ومجموعة شاملة من التدابير لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات بمن فيهن اللاتي يعشن في المناطق الريفية بجميع حقوق الإنسان في جميع مراحل حياتهن.

ولم تتخلف البلاد التونسية بدورها عن هذا الركب الخاص بحقوق الإنسان الصحية عامة والنساء بشكل خاص، حيث كانت ولا تزال طرفا في جل المعاهدات الخاصة بحماية حقوق الإنسان التي تتناول الحقوق الصحية، إضافة إلى إقرارها بضرورة إتاحة هذه الحقوق للجميع بشكل متساو في الفصلين المتعلقين بالحق في الماء والحق في الصحة من الدستور التونسي[37] .ورغم كل هذه الالتزامات، فإن انتهاكات حقوق المرأة متواترة الحدوث، وتتخذ أشكالاً كثيرة، بما في ذلك الحرمان من الحصول على الخدمات الصحية التي تحتاج إليها النساء فقط، سواء أثناء الحمل والولادة أو الرضاعة أو في حالات الإصابة ببعض الأمراض النسائية، أو رداءة نوعية الخدمات، وذلك بسبب غياب الماء بالعديد من المناطق، والذي لا يزال يشكل إحدى أهم الإشكاليات التي يعاني منها ألاف الأفراد ببلادنا.

[37] https://shorturl.at/4dK42

1. غياب الماء في السقدود يقوض الحقوق الصحية للنساء: حالات من الو اقع

في ولاية قفصه، وتحديدا بمنطقة السقدود الريفية التابعة لمعتمدية الرديف، والتي تضم حوالي2800 ساكنا، وعلى مدى ما يزيد عن العشر سنوات، تتحمل النساء والفتيات العبء الأكبر في مواجهة إشكالية فقدان الماء بهذه المنطقة المعزولة. وتعود أطوار هذه الأزمة حينما تم قطع إمدادات المياه التي تزود المنطقة من معتمدية المتلوي منذ سنة 2014 بحجة النقص الحاد الذي سجل في المياه والذي حال دون إيصاله إلى هذه المناطق، ولم تستجب إلى حد اليوم الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه إلى نداءات السكان المتواصلة لتوفير مورد المياه، رغم جميع الأشكال الاحتجاجية التي خاضوها من أجل توفير هذا الحق. ومنذ ذلك الوقت يعاني سكان السقدود الأمرّين جراء تواصل هذا الإشكال، حيث يضطر السكان إلى تعبئتها بشكل يومي من السيارات التي تجوب المنطقة بشكل دوري لبيع مياه مجهولة المصدر والتي يتم استخدامها غالبا لغرض الشرب والنظافة الشخصية والأعمال المنزلية، دون مراعاة لآثارها الصحية الخطرة على صحة السكان.

أما النساء والفتيات فيمثلن الحلقة الأضعف في سلسلة معاناة سكان السقدود، حيث يتحملن بشكل خاص وطأة هذه الأزمة التي أثّرت على إحدى أهم حقوقهن الأساسية المتمثلة في الحق في الصحة بما فيها الحصول على خدمات الرعاية الصحية بسبب الانقطاع المستمر للماء عن المستوصف المحلي، وهو المؤسسة الصحية الوحيدة الموجودة بالمنطقة، ناهيك عن بقية حقوقهن مثل التعليم والمشاركة في الحياة العامة. وقد توسعت هذه الأزمة خلال السنوات الأخيرة بسبب استمرار السلطة في التغاضي عن هذا الإشكال الذي أثر على جوانب عدة من حياة النساء بالمنطقة كما جعلهن في مواجهة تحديات غير قليلة مرتبطة بوضعهن الصحي ورفاههن.

صورة في ماي 2024 توثق معاناة نساء السقدود في جلب المياه بسبب انقطاع الماء

بتاريخ 04 ماي 2024 قام فريق قسم العدالة البيئية لمكتب المنتدى بالرديف بزيارة المستوصف المحلي بالسقدود والمدرستين الابتدائيتين المحرومتين من الماء بشكل كلي، وتم الالتقاء ب 16 من نساء وفتيات القرية اللاتي عبرن عن معاناتهن المتواصلة جراء غياب الماء. وقد اتفقت جميع المستجوبات أن فقدان الماء المستمر داخل المستوصف إثر بشكل مباشر على جودة الخدمات المقدمة داخله، وبالتالي على حقهن في الرعاية الصحية التي يحتجن لها في حالات مختلفة ومتفاوتة الخطورة، مثل حالات الحمل والرضاعة والحساسية وغيرها من الأمراض النسائية. تقول مريم وهي فتاة عزباء ذات 29ربيعا، أنها تأمل مثل نظيراتها بلفتة من السلطات الموكولة لها مهمة توفير مورد المياه، حتى يتسنى لهن العيش بكرامة والتمتع بحقوقهن المضمونة. وتتابع أنها سبق وان تعرضت إلى التهاب جلدي مما اضطرها إلى التوجه إلى المستشفى المحلي بالرديف لتلقي العلاج بسبب غياب إطار طبي مختص بمستوصف السقدود.

الطفح الجلدي الذي أصيبت به بعض النساء نتيجة غياب الماء. صورة بتاريخ 04 ماي 2024

"قد تفقد جنينك وأنت في طريقك للبحث عن طبيب نسائي يوفرلك بعضا من الرعاية التي تحتاجها " بهذه العبارات لخصت إحدى النساء اللاتي التقينا بهن معاناة الحوامل بالمنطقة، حيث تتفاقم لديهن الآثار الكارثية لفقدان الماء أكثر من غيرهن، بسبب غلق أبواب المستوصف المحلي أمامهن لتلقي الرعاية التي يحتجنها رغم وضعياتهن الصحية الحرجة، ليظل التنقل إلى المؤسسات الصحية بالمناطق المجاورة الحل الأخير لديهن من أجل الحفاظ على سلامتهن. وتؤكد الكثيرات منهن أنهن واجهن الأمرين أثناء فترات حملهن، حيث تستوجب حالتهن الصحية الزيارات المتكررة للطب النسائي لمراقبة حملهن وتلقي التوصيات والعلاجات اللازمة، وبسبب غياب هذه الخدمة بالمستوصف بشكل كلي فقد اضطررن إلى طرق أبواب المؤسسات الصحية للمدن المجاورة وتكبد أعباء السفر من أجل التمتع بالخدمات الطبية اللازمة. وفي هذا الإطار تقول إحدى النساء أنها واجهت تحديات صحية عدة أثناء فترة حملها بسبب سفرها المستمر بين معتمدية الحامة التابعة لولاية توزر ومقر سكنها بالسقدود، وقد تسبب استعمال وسائل النقل ببعض الإشكاليات الصحية لها وصلت إلى حد تهديد سلامة جنينها والخوف من فقدانه وهو ما ترك أثارا نفسية لديها اختلط فيها

الخوف بالخيبة تحت أنظار سلطة عاجزة عن توفير ابسط الحقوق.

مركز الصحة الأساسية بالسقدود : صورة بتاريخ 04 ماي 2024

وبسبب غياب الظروف الملائمة بالمنطقة اختار كثير من النساء تأجيل رغبتهن في الحمل والإنجاب تجنبا للأعباء التي تنتظرهن أثناء فترة الحمل في ظل غياب كلي للخدمات الصحية الموجهة إلى النساء الحوامل، وتروي أحدى النساء اللاتي التقينا بهن اضطرارها إلى تأجيل حلم الأمومة إلى حين الانتقال مع زوجها إلى معتمدية الحامة التي لا تبعد سوى بضع الكيلومترات عن منطقة السقدود وترغب في الإنجاب بعيدا عنها حتى لا تضطر لعيش نفس معاناة نظيراتها بسبب فقدان الرعاية للازمة أثناء فترة الحمل او اللجوء إلى الانتقال إلى معتمدية الرديف لتلقي العلاج.

ومن بين أشكال تهميش الحقوق التي تتعرض لها الفتيات بمنطقة السقدود تبقى تلميذات المدرسة الابتدائية الواحة عرضة أكثر من غيرهم من الذكور للأخطار الصحية التي تهدد سلامتهن الجسدية والنفسية حيث يزاولن تعليمهن داخل مؤسسات تعليمية لا يتوفر فيها الماء .وفي هذا الإطار تقول صابرين حامد مختصة الأمراض النسائية بأن أسباب حدوث العدوى والالتهابات لدى الإناث تتضاعف أكثر منها لدى الذكور وذلك يعود لأسباب عدة بينها قلة غسل اليدين أثناء استعمال الوحدات الصحية وقلة شرب الكميات المطلوبة من المياه والامتناع عن الاستراحة لفترات طويلة لتجنب استعمال المراحيض. وأكدت أن هذه الأخطار تتضاعف لدى التلميذات بسبب الطبيعة الفيزيولوجية لأجسامهن وخاصة ممن هن في سن البلوغ.

انقطاع الماء بمدرسة الواحة بالسقدود

2. أوجه عدم المساواة بين النساء في الولوج إلى الخدمات الصحية

يعكس واقع النساء بالسقدود الفوارق بين النساء في الوصول إلى الرعاية الصحية بين المناطق التي يتوفر فيها الماء والأخرى التي يغيب فيها هذا المورد، بسبب المنظومة الصحية المتردية بالمنطقة والتي تتسبب في جملة من الانتهاكات ترزخ تحتها نساء وفتيات السقدود. ولأن تحقيق العدالة يتطلب الكشف عن أسباب انعدام المساواة حتى يتسنى تصور حلول شاملة وتنفيذها، فإن التحديات التي تواجهها نساء السقدود اليوم أثناء فترات الحمل والولادة والرضاعة وحتى أثناء الإصابة ببعض الأمراض النسائية بالنسبة للعازبات منهن، بسبب فقدان الماء بالمؤسسة الصحية الوحيدة الموجودة بالمنطقة ما يحول دون قيام الإطار الطبي بمهامه كاملة، كل ذلك يشكل إحدى أهم التحديات لهن، ناهيك عن وضعية التلميذات داخل المدارس الابتدائية، واللاتي يعتبرن أكثر عرضة لعدم الشعور بالأمان عند استخدامهن الوحدات الصحية بالمؤسسات التربوية، كما يعانين من أثر انعدام النظافة الصحية، وهذا يدعم فكرة إن الولوج إلى الخدمات الصحية والتعليم الجيد يختلف من منطقة إلى أخرى بحسب التفاوتات في التمتع ببنية تحتية جيدة.

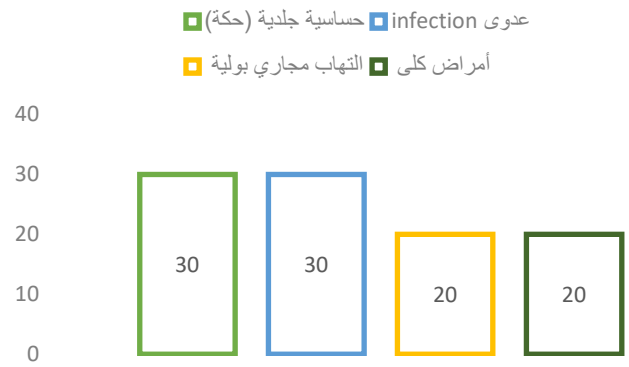

أنواع الأمراض المنتشرة لدى نساء السقدود بسبب نقص الماء: المصدر شهادات

وحسب الإستبيان الميداني الذي قمنا به، فإن نسبة أكثر من 90بالمئة من النساء المستجوبات بالسقدود أكثر عرضة للمضاعفات الصحية مقارنة بغيرهن من النساء اللاتي يعشن في المناطق التي يتوفر فيها الماء، ما يجعل غياب الماء من أهم العوامل المؤثرة في فقدان الحق في الصحة والتعليم وغيرها من الحقوق، وقد أعرب العدد نفسه منهن عن التكلفة الاقتصادية التي يتحملن وزرها خاصة منهن اللواتي يمثلن العائل الوحيد لعائلاتهن، مما يعني انه رغم التشريعات الضامنة لهذه الحقوق، فإن قدرة النساء على التمتع بخدمات صحية في مناطق معينة تبقى محدودة إلى اليوم إذ لا تزال الحواجز التي تحول دون

الحصول على الرعاية الصحية قائمة بالنسبة لهذه الفئات التي تعتبر الأكثر حرمانًا وهشاشة.

هذه الانتهاكات تفاقم التفاوتات الصحية بين نساء منطقة وأخرى، نظرا للتأثيرات التي ينجم عنها تزايد الأمراض وحالات الإصابة بالعدوى مما يفرض اليوم ضرورة مسائلة السلط المعنية بشأن وضعية هذه الفئة التي هي في حاجة ماسة إلى خدمات صحية تغنيها عن تحمل أعباء اقتصادية و صحية كبيرة، حيث تجبر الأغلبية منهن على التنقل لمسافات بعيدة لتلقي العلاج سواء للنساء الحوامل بسبب غياب إطار طبي مسؤول عن مراقبة ومتابعة الحمل بالمستوصف المتواجد بالمنطقة والذي يغيب فيه الماء بشكل كلي، أو بالنسبة للمرضعات لتلقي التلاقيح اللازمة لأطفالهن خاصة ما ينتج عن ذلك من تعب بدني وتكلفة مادية. وقد عبرّت الكثيرات منهن على أن الحواجز التي تقف حائلا أمام قدرتهن على التمتع بالرعاية الصحية تنحسر خاصة في **"غياب الماء"** الذي أضحى أزمة حقيقية يعشن على وقعها. فالولادة الآمنة والحصول على المراقبة والمتابعة الطبية اللازمة والمستمرة أثناء فترة الحمل وتلقي العلاج الطبي أثناء الإصابة ببعض الأمراض النسائية هي أمور تعد من الحقوق الأساسية التي تحفظ الكرامة البشرية، ومع ذلك فعدد المحرومات من هذه

الحقوق بمنطقة السقدود لم ينخفض و هو ما بات يفرض اليوم ضرورة العمل على التصدي لهذه التفاوتات التي زادت من اتساع الفجوات الاجتماعية والبيئية بين مناطق الجمهورية وذلك عبر توفير رعاية صحية شاملة لا تستثني أحدا تكون مرتكزة على مبادئ حقوق الإنسان وقائمة على توفر أهم مقوماتها وعلى رأسها الماء.

خميسة تعاني من مرض الربو بسبب نقص الماء

3. تأثير غياب الماء على التحصيل العلمي لفتيات السقدود

لا تقتصر تأثيرات انعدام المياه على حقوق النساء والفتيات الصحية فحسب، بل تتجاوز ذلك ليطال هذا التهميش عديد

الجوانب الحياتية الأخرى عبر التأثير على حق الفتيات في التحصيل العلمي الجيد بسبب غياب الماء داخل المدارس الابتدائية، وهو ما يمثل خطرا على التلميذات اللاتي وجدن أنفسهن أمام تحديات عدة بخصوص الحفاظ على النظافة، وتجبر الكثيرات منهن حسب شهادات بعض الوليات على الامتناع عن شرب كميات كبيرة من المياه أثناء التواجد داخل المدرسة لتجنب إستعمال الوحدات الصحية التي يغيب فيها المياه حيث يتم توفير صهاريج لا تستجيب للشروط الصحية المعمول بها، ما يزيد من خطر الإصابة ببعض الأمراض. فرغم التأثيرات المحتملة الحدوث لكلا الجنسين من التلاميذ والتلميذات داخل المدارس ورغم أن فقدان الماء يؤثر على كل منهما إلا أن سهولة وقوع مخاطر صحية تتضاعف لدى الإناث بسبب الطبيعة الفيزيولوجية لهن عند استعمال الوحدات الصحية ما يزيد من احتمالية انتقال الكثير من الأمراض المعدية حيث تمثل دورات المياه غير النظيفة بيئة خصبة للعدوى الفيروسية والبكتيرية، مما قد يكون سببا في إنتشار أمراض عدة. وتتأثر بشكل مباشر جوانب أخرى من حياة التلميذات حيث يزيد هذا الوضع من احتمال تزايد نسبة الانقطاع المدرسي لديهن بسبب غياب ظروف التعليم الجيد والآمن والذي دفع بالكثيرات منهن حسب شهادة

عديد الأمهات إلى رفض الذهاب إلى المدرسة في أحيان كثيرة لتجنب عدم قدرتهن على التحمل في حال احتجن إلى دورات المياه.

دورة المياه بمدرسة الواحة بالسقدود

4. فقدان الماء يعيق إتاحة الفرصة للنساء للمشاركة في الحياة العامة

" هل اضطررت إلى عدم المشاركة في أي نشاطات اجتماعية أو انقطعت عن الدراسة أو العمل بسبب اضطرارك لتوفير الماء لأسرتك؟"، كان لهذا السؤال وقعه الخاص على كثيرات من النساء اللاتي التقينا بهن خلال زيارتنا الميدانية. حيث يتسبب فقدان الماء في تحديات لهن، اذ ظللن يكابدن صعوبات

الخدمات المائية باعتبارهن الشريان النابض والمقوم الأساسي لكل الأعمال المنزلية. ويظهر غياب الماء حجم التأثيرات السلبية على حياتهن بشكل كبير. حيث يمثل الحرمان من خدمات المياه عائقا أمام مشاركتهن في الحياة العامة ما يمثل حاجزا أمام طموحات الكثيرات منهن وتحد يعيق مشاركتهن في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مما يعزلهن عن التأثير الايجابي على التنمية في منطقتهن.

تقول رمضانة بن بلقاسم وهي ناشطة بالمجتمع المدني المحلي بمنطقة السقدود ومؤسسة مجمع السقدوديات (مجمع يعني بتثمين نفايات الواحة وتحويلها إلى سماد عضوي)، بأن غياب الماء بشكل متواصل جعلها تتحمل أعباء توفير احتياجات أسرتها عبر جلبه يوميا، ونظرا لان دور توفير الماء يرجع بشكل أساسي لها فقد أثر هذا الأمر على جوانب عدة من حياتها اليومية، مثل عدم قدرتها في بعض الأحيان على حضور بعض الاجتماعات الخاصة بالمجمع أو تعذرها عن المشاركة في بعض الأنشطة والفعاليات التي تهم منطقتها، إضافة إلى التكلفة الاقتصادية التي تتحملها لشراء الماء من النقاط العشوائية لتأمين حاجياتها هي وأطفالها وهي العائل الوحيد لهم، حيث يصل سعر الوعاء الوعاء الواحد إلى 05 دنانير.

5. أي الحلول المقترحة لتحسين الوضع؟

إن مسألة نقص المياه في البلاد التونسية ليست حديثة العهد خاصة داخل الأرياف، فحرمان ألاف المواطنين والمواطنات يعتبر خرقا للتشريع الوطني والدولي وإخلالا بالتزامات وقعت عليها بلادنا. وقد اعتمدت السلطة منذ سنوات سياسات مائية أثبتت قلة نجاعتها عبر ترسيخها للمزيد من التفرقة وعدم المساواة في مجال توفير مورد المياه للجميع دون استثناء بالكمية والجودة المناسبتين، وهو ما أثر على جوانب اجتماعية عدة لكثير من الأفراد وعلى وجه الخصوص النساء. وأمام ما تكابده النساء في بمنطقة السقدود اليوم من صعوبات شتى فقد أصبح لزاما على السلطة أن تتخذ إجراءات جدية وعاجلة من أجل إيجاد حل لهذه المعضلة التي طال أمدها، وذلك عبر توفير الماء بشكل دائم من خلال إعادة شبكات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه المتأتية من معتمدية المتلوي وإيصالها إلى الأحياء السكنية بالسقدود، أما وطنيا فان العمل على تنقيح مشروع مجلة المياه المعطل منذ سنة 2019 مع الأخذ بعين الاعتبار مقترحات المجتمع المدني يعد ضرورة قصوى لتحسين الوضع المائي، إضافة إلى اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للتأقلم مع التغيرات المناخية والتعامل مع الثروة المائية من منطلق مقاربة حقوقية

تجعل من حق الأفراد في مياه نظيفة وآمنة في مقدمة الأولويات. كما يحق لنا ان نسأل السلطة عن مخططاتها لمواجهة هذه المعضلة خاصة مع تفاقم تأثيرات التغيرات المناخية، التي أصبحت تلقي بظلالها على الفئات الهشة والتي تعيش تهميشا بيئيا وصحيا أكثر من غيرها، فتغير المناخ رافقته تبعات اقتصادية واجتماعية زادت من تعميق الفجوة بين الجنسين وبين النساء خاصة منهن اللواتي يعشن في مناطق يتوفر فيها الماء وأخرى يغيب فيها هذا الأخير. ولعل نساء السقدود أبرز مثال على ذلك، وهذا ما يضع الدولة أمام حتمية إعطاء حماية فائقة للفئات الاجتماعية الأكثر ضعفا وعلى رأسها المرأة في الوسط الريفي.